الأمم المتحدة

A/62/L.51

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 September 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٦ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الاتساق على نطاق المنظومة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى حصيلة مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ المعتمدة بتوافق الآراء[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها المتخذ بتوافق الآراء ٦٢/٢٠٨ والمؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات،

وإذ تشيد بالنهج العملي والشفاف والمتوازن والشامل الذي اتخذه رئيسا عملية المتابعة التشاورية للجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الممثلان الدائمان لأيرلندا وجمهورية تترانيا المتحدة، إزاء عملهما بالنيابة عن الجمعية الذي استفاد من جهود سلفيهما الموقرَين، الممثَلين الدائمَين لبربادوس ولكسمبرغ، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة،

وقد نظرت في الورقة المعنونة ''الخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' التي قدمتها نائبة الأمين العام إلى الجمعية العامة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ استجابة لطلب مقدم من الدول الأعضاء بتوافق الآراء،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

120908 120908 08-50100 (A)

وإذ تتطلع قدما إلى التقييم المستقل المتوخى في قرارها ٦٢/٢٠٨، الذي سيساعد الجمعية العامة في تكوين رأي شامل بشأن نهج ''توحيد الأداء'' إزاء تقديم المساعدة الإنمائية عن طريق منظومة الأمم المتحدة، وإذ تعترف، في غضون ذلك، بالتقييم المؤقت للتقدم المحرز والتحديات المتبقية في هذا الصدد، على النحو الوارد في ''إعلان مابوتو'' المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨[٢] الذي أصدره عدد من أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل التي تبنت هذا النهج طواعية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة[٣] وبتقرير الأمين العام المتضمن تعليقاته على ذلك[٤]؛

٢ - **ترحب** بالتقرير الذي عرضه رئيسا العملية من أيرلندا وجمهورية تنزانيا المتحدة على رئيس الجمعية العامة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، والذي ترد استنتاجاته وتوصياته في تذييل لهذا القرار؛

٣ - **تقرر** وفقا لذلك أن يركز عمل الجمعية العامة المستمر والمتعمق على الصعيد الحكومي الدولي بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، بشكل حصري وبطريقة متكاملة، على ''توحيد الأداء'' على الصعيدين القطري والإقليمي، ومواءمة الممارسات التقليدية، والتمويل، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يزود الدول الأعضاء، بالاستعانة بموارد منظومة الأمم المتحدة وخبرتها الفنية وبالاستفادة من حصيلة استعراضها الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات[٥]، بورقات موضوعية بشأن مسائل التمويل والحوكمة من منظور نشوء تلك المسائل في سياق الاتساق على نطاق المنظومة بغية تيسير اتخاذ الجمعية العامة إجراءات موضوعية خلال الدورة الثالثة والستين؛

٥ - **ترحب** في هذا السياق العام بالورقة المعنونة ''الخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' التي قدمتها نائبة الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، **وتطلب** إلى الأمين العام توفير ورقة طرائق تفصيلية أخرى فيما يتعلق بالخيارات المحددة في ورقة نائبة الأمين العام المؤرخة

---

(٢) A/63/85-E/2008/83.

(٣) A/61/853.

(٤) A/61/836.

(٥) القرار ٦٢/٢٠٨.

٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بما يشمل ما يتعلق بالتمويل، وهيكل الحوكمة، والتوظيف، والوظائف المحددة، والعلاقة مع لجنة وضع المرأة وسائر الهيئات ذات الصلة، وفيما يتصل بمجموع الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المشاورات الجامعة غير الرسمية التي جرت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مع التركيز بصفة خاصة على خيار ''الكيان المركب'' بغية تيسير اتخاذ الجمعية إجراءات موضوعية خلال الدورة الثالثة والستين؛

٦ - **تقرر** أن تقوم، عند انتهاء عمليتها الكاملة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، بإجراء استعراض وتقييم لجميع إجراءاتها ومداولاتها السابقة في إطار قرار أو مقرر واحد.

المرفق

أولا – الاستنتاجات والتوصيات

١ – لقد سعينا، بصفتنا الرئيسين المشاركين في الفريق الرفيع المستوى بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، إلى إجراء عملية تشاور مفتوحة وشفافة ومتوازنة وشاملة بين الأعضاء جميعا. وكان هدفنا تقديم تقرير يروق بشكل عام للجمعية بأطيافها كافةً، حيث يُفترض أن تشعر مجموعات الدول كلها أن التقرير يتناول بشكل جدي العديد من أولوياتها وشواغلها الأساسية. وحاولنا بهذه الطريقة التوصل إلى نتيجة توافقية، متوازنة ومنصفة لمداولات الجمعية في دورتها الحالية.

٢ – ومع أنّ الاستنتاجات والتوصيات التالية مستمدة من هذا التقرير ككل، فقد يكون من الأفضل قراءتها في ضوء المقدمة. فتقرير عام ٢٠٠٦ التاريخي للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، رغم مساهمته البالغة الأهمية في أعمال الجمعية العامة الرامية إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا يشكل انطلاقة العمل في هذا المجال. فمؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والمواقف التوافقية التي اتخذتها الجمعية وليس أقلها أهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، تشكل الجزء الأساسي من الركيزة التي يُستند إليها لتحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال.

٣ – ولا تزال غالبية الأعضاء تشير منذ مطلع الدورة الثانية والستين الحالية، إلى أنّ الجهود المتواصلة المبذولة لإضفاء الاتساق على نطاق المنظومة ينبغي أن تركّز على أربعة مجالات ذات أولوية هي التالية: (أ) توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري بفضل مواءمة أساليب العمل؛ (ب) التمويل؛ (ج) الحوكمة؛ (د) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ – وينبغي قراءة هذا التقرير بالتزامن مع الوثيقة المتعلقة بنوع الجنس (في بُعدها المؤسسي) التي يقدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء استجابة لطلبها المقدم في ١٦ حزيران/يونيه.

٥ – وفي ما يتعلق ”بتوحيد الأداء“، سعينا إلى تزويد الدول الأعضاء بصورة دقيقة ومحدثة عن العملية في ضوء التطورات التي تستجد عليها ميدانيا في أكثر من ثلاثين بلدا ناميا ولا كما تبدو من بعيد فحسب. وقد ساعدتنا في مسعانا هذا المشاورات التي أجريناها على الأرض مع رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والبرلمانيين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية،

والشركاء في التنمية وغيرهم في حوالي ثمانية بلدان نامية. وتباحثنا أيضا بإسهاب مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وروما وباريس وفيينا. وأحطنا علما باهتمام بإعلان مابوتو الذي أصدرته في أيار/مايو ٢٠٠٨ بلدان تنفذ هذا النهج بشكل تجريبي وبلدان نامية أخرى، الذي طلبت فيه رسميا من الجمعية تشجيعها على مواصلة تطبيق نهج ''توحيد الأداء'' الذي اعتمدته بشكل طوعي بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة.

٦ - واستنتاجنا هو أنّ تجربة توحيد الأداء على الصعيد القطري هي، حتى اليوم (أي في منتصف عامها الثاني)، تجربة إيجابية بشكل واضح وراجح، حتى وإن كان لا يزال هناك عدد من الصعاب التي يجب تذليلها بشكل كامل على صعيد كلٍ من ''الآحاد الأربعة''. ونلاحظ أنّ وجهة النظر هذه يشاطرها العدد الكبير والمتزايد من البلدان النامية التي تطبق نهج توحيد الأداء وتنحو بشكل استباقي نحو تنفيذ قرار الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي اتُخذ بتوافق الآراء (٦٢/٢٠٨). وتذكر هذه البلدان أنها في الواقع تتقيد بمبادئ هامة على صعيد الممارسة، ومنها مبدأ تولّي المبادرة على الصعيد الوطني، وتوفر القيادة الوطنية، ورفض القياس بمعيار واحد. وتجري، عن طريق نهج توحيد الأداء، مواءمة الأنشطة التي تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية المعنية إلى حد غير مسبوق. فالمساعدة تقدَّم بفعالية أكبر، ويتحقق اقتصاد في النفقات، وتحقيق مزيد من التخفيضات في تكاليف المعاملات آتٍ لا محالة.

٧ - وفي الوقت نفسه، فإن الصورة المعطاة عن الوضع الحالي مؤقتة بطبيعتها لأن التقييم المستقل لنهج ''توحيد الأداء''، كما ينص عليه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل سنوات المُجرى عام ٢٠٠٧، لن يتم إلا في أواخر عام ٢٠٠٩، وبجميع الأحوال، يلزم أكثر من ١٨ شهرا لكي ترى النور، بشكل نهائي، النتائج الملموسة التي يُحدثها تسيير الأعمال بأسلوب جديد على صعيد التنمية.

٨ - ويبدو واضحا بالنسبة لنا أنّ الجمعية العامة، في دورتها الثانية والستين، يُفترض أن تكون في وضع تعطي فيه الزخم السياسي الإيجابي لنهج توحيد الأداء مشجعةً بذلك البلدان النامية العديدة التي اعتمدته طوعا، وتفرض فيه على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة استخدام النهج المذكور. وفي مرحلة لاحقة، سيكون من الأهمية بمكان صون المبادئ التي يستند إليها هذا النهج، ومن بينها وبشكل خاص مبدأ تولّي المبادرة على الصعيد الوطني وتوفر القيادة الوطنية، عند تصميم برامج الدعم التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري وتنفيذه. ومن نفس المنطلق، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على الاستمرار في موقفه الإيجابي عن طريق قطع التزامات إضافية يتضافر في إطارها توفر قيادة وطنية حازمة

وتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتوحيد الأداء، للتمخض عن برنامج من الدعم أكثر فعالية تضطلع به الأمم المتحدة.

٩ - ولقد باتت صناديق المنظومة وبرامجها ووكالاتها بقسمها الأكبر، على مستوى القيادة، تشارك تدريجيا وباطّراد في نهج ''توحيد الأداء'' وتسانده. وتحسّنت أجواء التعاون بين رؤساء هذه الهيئات ومجلس الرؤساء التنفيذيين تحت قيادة الأمين العام، فهم يواصلون، أو يواصل معاونوهم، النظر في نتائج ''الآحاد الأربعة''على الصعيد القطري، أي برنامج واحد، وإطار ميزانية وتمويل واحد، وقائد واحد، ومكتب واحد. وفي الوقت نفسه، ينبغي توصية جميع المقارّ في المنظومة بتمكين ممثلي كل من الوكالات في الأفرقة القطرية عن طريق منحهم المزيد من السلطة والمرونة والتشجيع لتقديم خدمات منظومة الأمم المتحدة ميدانيا بشكل أكثر اتساقا وبالتالي أكثر فعالية، تماشيا مع نهج ''توحيد الأداء''.

١٠ - وفي كل ما تقدّم، يجب إيلاء الأوضاع الخاصة التي تعاني منها البلدان المتوسطة الدخل الاهتمام اللازم.

١١ - وفيما يتعلق بمسألة التمويل في سياق الاتساق على نطاق المنظومة، من الواضح أن هنالك ضرورة لزيادة تدفقات التمويل وقابلية التنبؤ به. وبصفة عامة تدعو الحاجة إلى التحلي بمزيد من الأمانة في تنفيذ التعهدات المعلنة رسميا وبصورة مكررة. ويجدر توجيه الثناء لأولئك الشركاء الإنمائيين الذين قدموا مساهمات ملموسة لكفالة تحقيق التقدم على نهج ''توحيد الأداء'' على الصعيد القطري، استجابة للاستراتيجيات والأولويات والسياسات والخطط التي وضعتها البلدان النامية المعنية. وفي نفس الوقت ينبغي ألا يتم دعم ''توحيد الأداء'' على الصعيد القطري على حساب التمويل الأساسي للوكالات عن طريق مقارها الرئيسية. وبصفة عامة تدعو الحاجة إلى تحسينات كبيرة في التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. وينبغي أن تُدعى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، عن طريق إحداث تغييرات في نظمها الداخلية وقواعدها و/أو أنظمتها عند الاقتضاء، إلى إعمال وُجهة النظر المتفق عليها في الجمعية العامة التي مفادها أن الوفورات المحققة على الصعيد القطري ينبغي أن يُعاد توجيهها نحو الأنشطة الإنمائية البرنامجية في البلدان التي تحققت فيها الوفورات. وفي هذا المجال وفي مجالات أخرى يجب أن تحقق عملية ''توحيد الأداء'' نتائج أفضل.

١٢ - أما بخصوص الحوكمة المشتركة بين الحكومات فإننا لم نستشف على الصعيد المركزي أي إقبال في الجمعية العامة على إنشاء هيئات جديدة مشتركة بين الحكومات، بما في ذلك مجلس التنمية المستدامة الشهير، الذي أوصى الفريق الرفيع المستوى بإنشائه. وفي نفس الوقت سيتعين على المجالس القائمة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن

تستوعب الواقع الجديد الذي أخذ في الظهور في عدد متزايد من البلدان النامية التي تتبع نهج ''توحيد الأداء'' على الصعيد القطري، وأن تعالج هذا الواقع معالجة أكثر فعالية. وعلى ضوء الطبيعة المستمرة والمستجدة لنهج ''توحيد الأداء'' قد يكون من الضروري مواصلة وتعميق المناقشة بشأن هذه المسائل خلال الدورة الثالثة والستين.

١٣ - وفي ذلك السياق، إذا ركزت الجمعية العامة بادئ ذي بدء على المهام التي يتعين أداؤها مركزيا أو على الصعيد المشترك بين الحكومات في سياق ''توحيد الأداء''، فربما يُصبح من الأسهل حينئذ معالجة مسألة تحديد المؤسسات التي تكون في أفضل وضع للاضطلاع بتلك المهام، في الوقت الذي تواصل فيه هذه المؤسسات تكيفها.

١٤ - ونرى كذلك أن منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ينبغي تشجيعها باستمرار على تعزيز التعاون والتآزر بينها تعزيزا كبيرا، وفقا لنهج عملي، ضمن السياق المبين في هذا التقرير. ويجري بالفعل تحقيق شيء من التقدم في هذا الاتجاه. وتدعو الحاجة إلى تعزيز هذا التقدم وتوسيع نطاقه.

١٥ - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة نوصي بأن تُدعى الجمعية العامة إلى تناول هذه المسألة بصورة مفتوحة، بما في ذلك في ضوء ورقة الأمين العام المتعلقة بالأبعاد المؤسسية، خلال جلسات مشاورات عامة غير رسمية، وذلك في فرصة قريبة، وربما خلال الأيام الأولى من أيلول/سبتمبر. وخلال الدورة الحالية حققت الدول الأعضاء معا بالتوافق تقدما في نظرها في مسألة المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وبمساعدة الأمين العام حددت الدول الأعضاء معا عيوبا حاسمة في الأسلوب الذي تقدم به المنظومة المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ الولايات المتفق عليها عالميا والتزاماتها التي تعهدت بها دوليا في هذا المجال. وبمزيد من المناقشات المفتوحة والصادقة قد تتمكن الجمعية العامة قبل انتهاء الدورة الثانية والستين من أن تُنوه بعبارات عامة، ولكن بوضوح، عن الخيارات المؤسسية أو مجموعة الخيارات التي تود انتهاجها، ربما بصيغة معدلة. ويمكن بعد ذلك تناول وإكمال تفاصيل مثل هذا النهج المتفق عليه في الدورة الثالثة والستين. ولدينا انطباع قوي جدا بأنه لن تود أية حكومة، سواء لأسباب جوهرية أو ''تكتيكية'' الوقوف أمام توافق للآراء يهدف إلى النهوض بمسألة المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، من خلال خطوة مدروسة ولكنها ذات أهمية.

١٦ - ونؤمن بأنه في ضوء هذا التقرير وورقة الخيارات التي قدمها الأمين العام عن المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة (في جوانبها المؤسسية)، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لاتخاذ قرار خلال هذه الدورة. وبتوافر هذه العناصر الجوهرية، تكون الدول

الأعضاء أيضا في وضع أفضل للنظر في الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه قرار الجمعية العامة في هذا الصدد.

١٧ - وفي الحالة الأولى، واستنادا إلى التقرير المشار إليه وإلى هذه الاستنتاجات، قد تود الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والستين أن تتناول، وقد يكون ذلك في مقرر شامل، المجالات الرئيسية الأربعة ذات الأولوية التي أبرزتها، كما ترد في الفقرة ٣ أعلاه.

١٨ - وقد ينوه نفس المقرر إلى أن الجمعية العامة، من الآن فصاعدا، ستركز حصرا على مجالات الأولوية في سياق المناقشة بين الحكومات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وستستثني من هذا السياق مسائل الحوكمة البيئية والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، تمشيا مع الاعتبارات الواردة في هذا التقرير.

(توقيع) السفير أوغستين **ماهيغا**
الممثل الدائم
لجمهورية تترانيا المتحدة

(توقيع) السفير بول **كافانا غ**
الممثل الدائم
لأيرلندا

٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨